

Distr.
GENERAL

A/50/257/Rev.1
E/1995/61/Rev.1
28 September 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

المجلس
الاقتصادي
والاجتماعي



الجمعية
العامة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٥
البند ٥ (هـ) من جدول الأعمال
المسائل الاجتماعية والإنسانية
ومسائل حقوق الإنسان: تقارير
الهيئات الفرعية والمؤتمرات
والمسائل المتصلة بها: النهوض
بالمرأة

الجمعية العامة
الدورة الخمسون
البند ١٠٧ من جدول الأعمال
النهوض بالمرأة

تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية

تقرير الأمين العام

المحتويات

<u>الصفحة</u>	<u>الفقرات</u>
٣	أولا - مقدمة ١ - ٧
٥	ثانيا - الاتجاهات والمسائل التي تؤثر على المرأة الريفية ٨ - ٢٥
٥	ألف - التغيرات في الاقتصاد العالمي ١٠ - ١٤
٦	باء - التحضر ١٥ - ٢٠
٩	جيم - الأمن الغذائي ٢١ - ٢٥
١٠	ثالثا - العوامل الرئيسية في دور المرأة الريفية بوصفها منتجة للغذاء .. ٢٦ - ٥٤
١١	ألف - توافر اليد العاملة واستخدامها ٢٩ - ٣١
١٢	باء - العلاقات بين الأسر المعيشية ٣٢ - ٤١
١٤	جيم - توزيع الأرض والدخل ٤٢ - ٤٨
١٦	دال - حماية قاعدة الموارد وتجديدها ٤٩ - ٥٤
١٧	رابعا - أثر الهجرة من الريف الى الحضر على المرأة الريفية ٥٥ - ٦٥
٢٠	خامسا - الاستنتاجات ٦٦ - ٦٩

أولا - مقدمة

١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٠٩/٤٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٣، أن يعد تقريرا عن تحسين حالة المرأة في المناطق الريفية وأن يقدمه، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الى الجمعية العامة في دورتها الخمسين. وقد قدمت تقارير عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في الأعوام ١٩٨٥ (A/40/239 و Add.1) و ١٩٨٩ (A/44/516) و ١٩٩٣ (A/48/187-E/1993/76).

٢ - وقد ظلت مسألة النساء الريفيات من المسائل المدرجة في جدول الأعمال الدولي منذ فترة طويلة. وجرى تناولها في مؤتمرات واتفاقات شتى، وهو ما تعكسه الوثائق الختامية للمؤتمرات العالمية الثلاثة المعنية بالمرأة المعقودة في الأعوام ١٩٧٥ و ١٩٨٠ و ١٩٨٥، والمؤتمر العالمي للإصلاح الزراعي والتنمية الريفية المعقود في عام ١٩٧٩، ومؤتمر القمة العالمي من أجل الطفل المعقود في عام ١٩٩٠، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المعقود في عام ١٩٩٢، والمؤتمر العالمي لحقوق الانسان والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقودين في عام ١٩٩٤، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية المعقود في عام ١٩٩٥. وجرى النظر في هذه المسألة في مؤتمر القمة المعني بالنهوض بالمرأة الريفية اقتصاديا الذي نظم في عام ١٩٩٢ برعاية الصندوق الدولي للتنمية الزراعية. كما أن المسائل المتعلقة بالمرأة الريفية داخلية في جميع مجالات الاهتمام الحساسة الواردة في منهاج العمل الذي اعتمد في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة^(١). ولذا فقد جرى جمع وتحليل وعرض قدر كبير من المعلومات خلال العقدين الماضيين بشأن حالة المرأة في المناطق الريفية.

٣ - وسيسعى التقرير الذي طلبته الجمعية العامة الى استكمال تلك المعلومات، آخذا في الاعتبار عددا من المنظورات الجديدة والناشئة بشأن هذه المسألة. وخلال العقد الماضي لم يطرأ أي تغيير جذري على المسائل المتعلقة بالمرأة الريفية وأنواع الاجراءات اللازمة لمعالجتها. فمن حيث السياسة العامة، هناك توافق عام في الآراء على ما ينبغي عمله، كما تعبر عنه تقارير المؤتمرات الدولية والقرارات التي اتخذتها الهيئات الحكومية الدولية والحلقات الدراسية والاجتماعات التي عقدها الخبراء. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) إتاحة فرص امتلاك الأراضي والحصول على رأس المال/الاثتمان والتكنولوجيا؛

(ب) إتاحة فرص الحصول على العمل المجزي؛

(ج) تقديم دعم للأنشطة غير الزراعية؛

(د) إتاحة فرص الوصول إلى الأسواق؛

- (هـ) توفير حد أدنى على الأقل من الهياكل الأساسية الاجتماعية؛
- (و) توفير الخدمات الصحية الأساسية وخدمات تنظيم الأسرة؛
- (ز) إتاحة فرص الحصول على التعليم، بما في ذلك تعليم الكبار، بهدف القضاء على الأمية؛
- (ح) إتاحة فرص الحصول على امدادات المياه والكهرباء وموارد الطاقة؛
- (ط) تدابير الدعم الاجتماعي، مثل تسهيلات رعاية الطفل والضمان الاجتماعي؛
- (ي) إتاحة فرص المشاركة في صنع القرار على جميع المستويات؛
- (ك) تمكين المرأة؛
- (ل) التنظيم والتدريب على صعيد المجتمع المحلي.
- ٤ - وقد صدرت هذه التأكيدات بوجوه شتى خلال العشرين سنة الماضية. وتتوافر الآن أدلة قوية على أن المجتمعات الريفية تمر بتغييرات أساسية، كما هو الحال في الاقتصاد العالمي ككل وفي البلدان النامية عموماً.
- ٥ - وتشير الاسقاطات الديمغرافية حالياً الى أن نصف سكان العالم سيكونون، في نحو عام ٢٠٠٦، مقيمين في مناطق حضرية، وأن نسبة النساء المقيمات في المناطق الريفية ستستمر في الانخفاض على الصعيد العالمي كما انخفضت بالفعل في بعض المناطق.
- ٦ - وستتوقف أهمية المرأة الريفية في القرن المقبل على ما سيكون لها من تأثير في الاقتصاد وفي المجتمع أكثر من توقفها على عدد النساء. وستكون هذه الأهمية متصلة بمساهمتها في الأمن الغذائي والنمو الاقتصادي وكذلك في الحفاظ على التماسك الاجتماعي.
- ٧ - وسيسعى التقرير، آخذاً في الاعتبار التحليلات السابقة، الى دراسة الاتجاهات التي ستؤثر على حالة المرأة الريفية في القرن الحادي والعشرين. وسيركز التحليل على التغييرات المستجدة في العالم من حيث أنماط نمو الاقتصاد العالمي والتحضر وتدهور البيئة. ثم يتناول مسألتين لهما أهمية متزايدة، وإن لم يكن معترفاً بها الى حد ما، بالنسبة للمرأة الريفية، وهما: الأمن الغذائي وأثر الهجرة من الريف الى الحضر.

ثانيا - الاتجاهات والمسائل التي تؤثر على المرأة الريفية

٨ - تمثل النساء الريفيات في جميع أنحاء العالم قوة أساسية وحيوية في عمليات التنمية التي لا بد منها لتحقيق التقدم الاجتماعي الاقتصادي. والنساء الريفيات يشملن طائفة تدرج في إطارها المزارعات حتى الخدمات في المنازل. وهن يشكلن العمود الفقري للقوى العاملة الزراعية في معظم أنحاء العالم النامي، وينتجن ما تقدر نسبته بما يتراوح بين ٣٥ و ٤٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، وما يربو بكثير على نصف غذاء العالم النامي ومع ذلك، فإن النساء الريفيات الفقيرات واللائي يفتقرن الى فرص الوصول الى الموارد والأسواق يربو عددهن على نصف المليون. وفي واقع الأمر، تشير التقديرات الى أن هذا الرقم قد ارتفع بنسبة ٥٠ في المائة في العشرين سنة الماضية، ويتجاوز عددهن اليوم عدد الفقراء من الرجال.

٩ - وقد بدأت حالة النساء الريفيات تتأثر بتزايد ترابط الاقتصاد العالمي، وبالتحضر، وبتزايد القلق بشأن الأمن الغذائي.

ألف - التغيرات في الاقتصاد العالمي

١٠ - كما ورد في الدراسة الاستقصائية عن دور المرأة في التنمية في العالم لعام ١٩٩٤^(٣)، وفي ثاني استعراض وتقييم لتنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، كان للتغيرات التي طرأت على الاقتصاد العالمي بعد ملحوظ يتعلق بالفوارق بين الجنسين. وكان ثمة انتعاش في بعض أنحاء العالم النامي، غير أن أنحاء أخرى شهدت حالات ركود. وقد استمر ازدياد ترابط الاقتصادات الوطنية. وأثرت هذه التغيرات بشكل خاص على النساء الريفيات، حسب المكان الذي يعشن فيه.

١١ - وفي دراسة مستقلة بشأن التعبئة الفعالة للمرأة وإدماجها في التنمية (A/50/399)، أشير الى أن إحدى نتائج التغير الاقتصادي كانت الإدماج الشامل للمرأة في فئة السكان الناشطين اقتصاديا، لا سيما في القطاعات التي تشهد أكبر معدل للنمو، وهي قطاعات غير زراعية.

١٢ - وقد نظر الى دور الزراعة في التنمية الاقتصادية عادة باعتباره دورا يستهدف إنشاء إطار للتصنيع من خلال توفير عوامل الانتاج والأغذية الرخيصة الثمن. وأدت تجربة الثمانينات المخيبة للأمال فيما يتعلق باستراتيجيات التنمية الرامية الى التصنيع مهما كان الثمن، والتي كانت باهظة التكلفة من حيث الواردات وشحة الموارد الأخرى، الى تجديد الاهتمام بالزراعة، ولكن كأداة للنمو الاقتصادي والعمالة المنتجة.

١٣ - ويعتمد أكثر من ثلاثة أرباح سكان البلدان النامية على الزراعة مباشرة من أجل كسب رزقهم. ولذلك فإن التنمية الزراعية شرط لازم للتنمية الاقتصادية الوطنية لكي يصل التقدم الاقتصادي الى أغلبية السكان دون انتظار طويل لكي تحدث عملية النض الهابط آثارها. كما أن للزراعة أهميتها من حيث أن عدم قدرتها

على مواكبة التصنيع قد تشكل قيда على النمو الصناعي المستدام وتنمية القطاعات الأخرى، لأنها تمثل مصدرا هاما للطلب الفعلي على الصناعة.

١٤ - وقد أدى إهمال الزراعة، الذي كان إحدى النتائج الفرعية لعشرات السنين من التصنيع الموجه الى الداخل في البلدان النامية، الى اختلالات داخلية حادة والى انتشار الفقر وعدم المساواة والبطالة على نطاق واسع. وكانت لسياسات المغالاة في أسعار الصرف والحماية الفعلية الكبيرة للأسواق وكبت الأسواق المالية، آثار سلبية على النمو الزراعي. غير أن عملية تصحيح الانحياز ضد الزراعة، الذي نجم عن هذه السياسات، أدت أحيانا الى زيادة التحيز الجنسي في النشاط الاقتصادي الزراعي، نظرا لعدم توافر وعي بالفوارق بين الجنسين في سياسات التكيف الاقتصادي. وكان من شأن عدم مراعاة الحواجز المتعلقة بالجنسين عند إعادة تخصيص الموارد داخل القطاعات وفيما بينها، في إطار وضع سياسات التكيف بغية تصحيح آثارها السلبية على تحقيق توازن فيما يتعلق بوصول الجنسين الى الموارد الانتاجية وإدارتها، أنها أدت الى تحول في القدرة النسبية على الحصول على الدخل في مجال الانتاج الزراعي، وهو تحول لصالح الرجال، وإن وجدت بعض الاختلافات الإقليمية. واستمرار أوجه القصور في قدرة النساء على امتلاك الأراضي والحصول على الائتمانات والتمتع بالخدمات الإرشادية والتكنولوجية إنما يشير الى أن الرجال، لا النساء، هم الذين تمكنوا من الانتفاع بالحوافز التي تنطوي عليها الزراعة التجارية الموسعة. أما النساء المزارعات اللواتي يعملن لحسابهن الخاص، والعاملات الزراعيات ومنتجات المحاصيل للاستهلاك الذاتي، فقد بقين، الى حد كبير، في إطار الأنشطة ذات الانتاجية المنخفضة وذات الدخل المنخفض.

باء - التحضر

١٥ - يمثل الاتجاه المتسارع نحو التحضر عاملا هاما في مستقبل التنمية الريفية. ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة، ستؤدي عملية التحضر إلى عيش ٦٢ في المائة من السكان في مناطق حضرية خلال الثلاثين سنة القادمة، سواء عن طريق الهجرة من الريف إلى الحضر أو نمو القرى الصغيرة بحيث تصبح ذات حجم يجعلها مناطق حضرية (انظر الجدول ١).

**الجدول ١ - مجموع عدد سكان العالم والنسبة المئوية
لعدد السكان في المناطق الحضرية**

المنطقة	١٩٧٠		١٩٩٥		٢٠٢٥	
	مجموع السكان (بالآلاف)	النسبة المئوية لسكان الحضر	مجموع السكان (بالآلاف)	النسبة المئوية لسكان الحضر	مجموع السكان (بالآلاف)	النسبة المئوية لسكان الحضر
المجموع في العالم	٣ ٦٩٧ ١٤١	٣٦,٥٩	٥ ٧١٦ ٤٢٦	٤٥,٢١	٨ ٢٩٤ ٣٤١	٦١,٠٧
المناطق الأكثر نموا	١ ٠٠٢ ٦٠٧	٦٧,٥٢	١ ١٦٦ ٥٩٨	٧٤,٩٢	١ ٢٣٨ ٤٠٦	٨٣,٩٨
المناطق الأقل نموا	٢ ٦٩٤ ٥٣٥	٢٥,٠٨	٤ ٥٤٩ ٨٢٨	٣٧,٥٩	٧ ٠٥٥ ٩٣٥	٥٧,٠٥
أقل البلدان نموا	٣٠٢ ٧٣٧	١٢,٦٢	٥٧٥ ٤٠٧	٢٢,٤٠	١ ١٦٢ ٢٧٩	٤٣,٤٩

المصدر: توقعات التحضر في العالم: تنقيح عام ١٩٩٤ (منشور من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.12)، الجدولان ألف - ٣ و ألف - ٥.

١٦ - وفي الوقت ذاته، من المتوقع أن يستمر ازدياد نمو مجموع عدد سكان الريف، على الرغم من انخفاض حجمه النسبي، وذلك حتى عام ٢٠٢٥ على الأقل، حين يبدأ في الانخفاض تدريجيا (انظر الجدول ٢). وكما هو الحال اليوم، سيكون معظم سكان الريف في بلدان نامية. غير أن عددهم سيكون ضئيلا بالمقارنة بعدد سكان الحضر الذي سيبلغ خمسة بلايين في عام ٢٠٢٥، منهم أربعة بلايين في المناطق الأقل نمو. وسيمثل ذلك زيادة قدرها ٢,٦ بليون نسمة بالمقارنة بعام ١٩٩٥، وسيتعين توفير الغذاء لهم جميعا من خلال زيادة الإنتاجية الزراعية.

**الجدول ٢ - عدد سكان الريف ومتوسط معدل التغير السنوي
لعدد سكان الريف في العالم، ١٩٧٠ - ١٩٩٥،
و ١٩٨٥ - ١٩٩٠ و ٢٠٢٠ - ٢٠٢٥**

المنطقة	سكان الريف (بالآلاف)			معدل التغير		
	١٩٧٠	١٩٩٠	٢٠٢٥	١٩٧٠ - ١٩٩٥	١٩٩٠ - ١٩٨٥	٢٠٢٥ - ٢٠٢٠
المجموع في العالم	٢ ٣٤٤ ٣٥٦	٣ ٠٠٧ ٣٨٣	٣ ٢٢٩ ٠٠٧	١,٧١	١,٠٦	٠,٣٧-
المناطق الأقل نموا	٢ ٠١٨ ٦٨٥	٢ ٧٠٥ ٩٧٦	٣ ٠٣٠ ٦٤٩	٢,١٨	١,٢٢	٠,٢٨-
المناطق الأكثر نموا	٣٢٥ ٦٧١	٣٠١ ٤٠٧	١٩٨ ٣٥٧	٠,٩٦-	٠,٢٨-	١,٦٣-

المصدر: توقعات التحضر في العالم: تنقيح عام ١٩٩٤ (منشور من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.XIII.12)، الجدول ١٨.

١٧ - ويحدث النمو الحضري لسببين هما النمو الطبيعي في التجمعات السكانية الحضرية والهجرة من الريف إلى الحضر. والهجرة هي العامل المهيمن في المراحل المبكرة. وبما أن الهجرة ليس لها طابع الحياد بين الجنسين فإن الفرق بين الجنسين في الهجرة هو العامل الذي يمكن أن يؤثر بشدة على حالة المرأة الريفية في بلد ما.

١٨ - وثمة أدلة متزايدة على أن الرجل هو الذي يهاجر في المناطق المنخفضة النمو في حين أن المرأة، وبخاصة المرأة الأصغر سناً، هي التي تهاجر في المناطق العالية النمو. ويتبين ذلك في الجدول ٣، الذي يظهر نسبة النساء إلى الرجال في المناطق الريفية والحضرية بين فئات الراشدين الشباب^(٣). وفي المناطق التي شهدت درجة أكبر وأسرع من النمو الاقتصادي، يبدو أن المرأة في سن ما بعد المرحلة الثانوية تهاجر بمعدل أكبر من معدل هجرة الرجل. وفي البلدان التي شهدت درجة أقل من النمو، فإن الرجال الشباب هم الذين من الأرجح أن يهاجروا.

١٩ - وأنماط الهجرة من الريف إلى الحضر الملاحظة في كل منطقة من هذه المناطق تتفق مع الاتجاهات الإقليمية للتنمية الاقتصادية فيما يتعلق بوجهة التجارة وتدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المنطقة ونوع العمل في صناعات تجهيز الصادرات. ومما لا شك فيه أن إنشاء مناطق لتجهيز الصادرات في سياق سياسات ترويج الصادرات قد أسهم في دعم هجرة الإناث من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية في الجيلين الأول والثاني في البلدان الحديثة العهد بالتصنيع في شرق وجنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٢٠ - وللهجرة آثار على الاقتصاد الريفي عموماً وعلى العلاقة بين الجنسين وهي آثار لا بد من دراستها. فمن جهة، يمكن لهجرة الذكور أن تقلص الزراعة وذلك عندما يتأثر إنتاج الأغذية بالتقسيم التقليدي للعمل على أساس الجنس وعندما تفتقر المرأة إلى فرص الحصول على القروض والتكنولوجيا والوصول إلى الأسواق. ومن جهة أخرى، يمكن لهجرة الإناث أن تؤدي إلى تآكل النظم التقليدية وذلك لأن المهاجرات يأخذن بقيم حضرية جديدة ولأن مؤسسات معينة كالأُسرة الممتدة تغدو أقل فعالية بسبب التباعد المادي ولأن الالتزامات القائمة على القرابة تصبح أقل أهمية. وفي الوقت ذاته، يمكن أن تصبح تحويلات المهاجرين جزءاً هاماً من الاقتصاد الريفي.

الجدول ٣ - نسبة النساء إلى الرجال في مجموع السكان
وسكان الحضر والريف (جولة تعداد عام ١٩٩٠)
(عدد النساء لكل ١٠٠ رجل)

المنطقة	الفئة العمرية	مجموع السكان	سكان الحضر	سكان الريف
أفريقيا	١٥ - ١٩	٩٩,٧	٩٨,٩	١١٠,٠
	٢٠ - ٢٤	١٠٠,٢	٨٨,٥	١٠٩,٧
أمريكا اللاتينية	١٥ - ١٩	٩٨,٤	١٠٦,١	٨٧,٣
	٢٠ - ٢٤	١٠٠,٦	١٠٨,٩	٨٨,٢
أوروبا الغربية	١٥ - ١٩	٩٥,٦	٩٧,٢	٩١,٣
	٢٠ - ٢٤	٩٥,٦	٩٨,٨	٨٦,٥
آسيا والمحيط الهادئ	١٥ - ١٩	٩٤,٦	٩٣,٠	٩٦,٣
	٢٠ - ٢٤	٩٤,٤	٩٠,٩	٩٦,٩
شرقي آسيا	١٥ - ١٩	٩٣,٨	٩٣,٦	٩٣,٨
	٢٠ - ٢٤	٩٣,٥	٩٥,٦	٨٦,٤
جنوب شرقي آسيا	١٥ - ١٩	٩٦,٨	٩٨,٧	٩٦,٨
	٢٠ - ٢٤	٩٨,٦	١٠٠,٣	٩٨,٢
شرق أوروبا	١٥ - ١٩	٩٤,٨	٩٣,٩	٩٣,٤
	٢٠ - ٢٤	٩٥,٢	٩٥,٨	٩٢,٩

المصدر: قاعدة بيانات مؤشرات وإحصاءات المرأة، النسخة ٣، ١٩٩٤.

جيم - الأمن الغذائي

٢١ - من شأن تحول المجتمعات إلى قاعدة حضرية أن يهيئ الفرص وأن يسبب المشاكل أيضا. فالدور الاستراتيجي الذي تقوم به المناطق الريفية في إنتاج الأغذية يغدو أكثر أهمية مع زيادة عدد السكان في المناطق الحضرية ويمكن أن يكون مصدرا للنمو الاقتصادي. وذلك لأن نسبة متزايدة من الإنتاج سيتعين تسويقها بدلا من استهلاكها ذاتيا. هذا علاوة على أن الزيادة في الدخل النقدي لسكان الريف يمكن أن توفر حافزا للاقتصاد الحضري من خلال زيادة استهلاك السلع الأساسية. وبالنظر إلى أن النساء في عدد

كبير من البلدان النامية هن النسبة الغالبة في مجال إنتاج الأغذية وتسويقها، فإن من شأن ذلك أن يوفر مزيداً من الفرص لنساء الريف.

٢٢ - وتهتم جميع استراتيجيات التنمية بالغذاء والزراعة والسكان. وتمثل هذه العوامل الثلاثة مفهوم الأمن الغذائي المستدام. ووفقاً لتعريف منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، فالأمن الغذائي هو "أن يكون الغذاء متوفراً في جميع الأوقات وأن يتمكن جميع الناس من الحصول عليه، وأن يكون كافياً من الناحية التغذوية من حيث الكم والنوع والتنوع، وأن يكون مقبولاً في إطار الثقافة المعنية"^(٤).

٢٣ - وهناك إلى حد كبير تشابه بين توجهات الإنتاج الغذائي والموارد الغذائية للفرد الواحد في العقد الراهن وتوجهات الناتج بالنسبة للفرد الواحد، مثلما كانت الحالة منذ عقد مضي. وخلال الثلاثة عقود الماضية، ارتفع عدد البلدان التي تستطيع تلبية الإحتياجات اليومية للفرد من أقل من ٢٥ إلى أكثر من ٥٠ بلداً. وكان معدل نمو الإنتاج الزراعي على الصعيد العالمي حوالي ٢,٣ في المائة في الفترة ما بين عام ١٩٧٠ وعام ١٩٩٠، وقد تجاوز بالتالي النمو السكاني بحيث زاد نصيب الفرد الواحد من الموارد الغذائية. غير أنه استمر وجود اختلافات كبيرة بين المناطق: فتحسنت الحالة في شرق آسيا بينما ازدادت سوءاً في افريقيا جنوب الصحراء الكبرى ولم تشهد أي تقدم في أمريكا اللاتينية^(٥).

٢٤ - وقد وجه المؤتمر الدولي المعني بالتغذية المعقود في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢ الانتباه إلى أن أكثر من ٧٨٠ مليون نسمة، أو ٢٠ في المائة من عدد السكان في البلدان النامية، يعانون من سوء التغذية المزمن، ويموت نحو ١٣ مليون طفل دون سن الخامسة كل عام نتيجة الأمراض السارية التي يمكن عزوها إلى الجوع أو سوء التغذية.

٢٥ - وينبغي أن يراعي أي نهج للأمن الغذائي دور المرأة الريضية ومركزها والفرص المتاحة لها فيما يتعلق بهذه المسائل. وعلى الرغم من أن النساء الريفيات يجئن في نهاية سلسلة توزيع الموارد الإنتاجية والخدمات الاجتماعية، فهن على رأس سلسلة الإنتاج الغذائي. وفي البلدان النامية، تتولى النساء مسؤولية إنتاج أكثر من ٥٥ في المائة من الأغذية؛ ففي افريقيا ينتجن ٧٠ في المائة من الأغذية. وعلاوة على ذلك، تمثل النساء ٦٧ في المائة من اليد العاملة الزراعية في البلدان النامية^(٦).

ثالثاً - العوامل الرئيسية في دور المرأة الريضية بوصفها

منتجة للغذاء

٢٦ - كانت إحدى الحقائق الرئيسية التي تكتشفت في السنوات العشرين الماضية في معظم البلدان النامية أن المرأة هي المنتجة الرئيسية للغذاء من أجل الاستهلاك المحلي، وهي تقوم بهذه الوظيفة في الوقت الذي

تواجه فيه قيودا كبيرة، ويمكن لدراسة هذه العوامل أن توفر الأساس لتحديد أفضل السبل للتغلب على هذه القيود ومن ثم زيادة كفاءة المرأة في معالجة موضوع الأمن الغذائي.

٢٧ - وعلى العكس من البلدان الأكثر نموا، حيث يُعزى نمو الانتاج الزراعي الى تطبيق التكنولوجيا وزيادة حجم الوحدات الإنتاجية، فإن انتاج الغذاء لا يزال في البلدان النامية مركزا في حيازات صغيرة تديرها الأسر المعيشية التي تقدم معظم مدخلات العمل التي تحتاجها النظم الإنتاجية.

٢٨ - وهناك عدد من الأبعاد الخاصة بالجنسين في انتاج الغذاء فيما يتعلق بمدخلات العمل واستخدام الأرض والحصول على رأس المال والتكنولوجيا والممارسات الإنتاجية السليمة بيئيا. وترتبط هذه العوامل الأربعة مع بعضها البعض ويمكنها أن تساعد، إذا عولجت، على ضمان زيادة إنتاج الغذاء مع ما يصاحب ذلك من فوائد تعود على الأسر المعيشية الريفية وعلى المجتمع ككل.

ألف - توافر اليد العاملة واستخدامها

٢٩ - يتسم انتاج الغذاء في البلدان النامية بكثافة استخدام اليد العاملة. وفيما يتعلق بالأسر المعيشية، فإن كفاءة وجود أفراد في الأسرة للقيام بالأعمال الضرورية يعتبر عنصرا اقتصاديا أساسيا. وتساهم المرأة والرجل على السواء في هذه الأعمال، ولكن كثيرا ما تختلف مهامهما. وتوجد صلة وطيدة بين إنجاب الأطفال والإنتاج الزراعي. والرجل والمرأة على السواء كثيرا ما يعتبران إنجاب عدد كبير من الأطفال ضرورة اقتصادية، وكما لاحظ أحد المحللين فإن هناك بعض التناقض في ذلك، حيث أنه مع زيادة واجبات ومسؤوليات المرأة وزيادة الطلب على وقتها وطاقتها، يقل احتمال إدراكها للفائدة التي تعود عليها لو أنجبت عددا أقل من الأطفال، حتى ولو كانت الكثافة السكانية في مساحة الأرض الصغيرة المخصصة للأسر المعيشية تزداد بشكل سريع^(٧). ويبدو أن عددا من الحوافز يقدم حاليا للمرأة الريفية لإنجاب عدد أكبر من الأطفال، مما يترك أثرا على قدرتها على زيادة الانتاج.

٣٠ - وبينما توجد علاقة ارتباط بين انخفاض معدل الخصوبة وزيادة الدخل، إلى مستوى معين على الأقل، فإن هناك افتراضا أساسيا بأن ارتفاع الدخل يشجع الأفراد على الاستثمار في اليد العاملة المؤجرة أو في الميكنة، بحيث يحرمون الأطفال بذلك من العمل ويهتمون اهتماما أكبر بتعليمهم. إلا أن عددا من الدراسات يشير الى وجود اختلاف بين استثمار المرأة واستثمار الرجل للزيادة في دخل كل منهما، ولا يكون الرجل راغبا بالضرورة في استثمار يد عاملة للاستعاضة بها عن الأعمال التي تؤديها الزوجة والأطفال. كما تشير دراسات أخرى الى أن المرأة الريفية قد تعتبر إنجاب الكثير من الأطفال، ولا سيما الذكور، تأمينا ضد الأخطار على المدى الطويل، حيث أن الأرامل يستطيع الاحتفاظ بممتلكاتهن عن طريق نشاط أولادهن الذكور ومركزهم الانتاجي الى حد كبير.

٣١ - وترجع الرغبة القوية لدى المرأة الريفية في البلدان النامية في إنجاب عدد أكبر من الأطفال الى معدلات وفيات الرضع أيضا. ومن أجل خفض معدل الخصوبة فإنه يلزم ضمان بقاء الأطفال على قيد الحياة من خلال تحسين تغذية الأم والطفل وتوافر الرعاية الصحية وكذلك المياه النقية. ويرتبط هذا بدوره بزيادة الدخل، وتنطوي زيادة الدخل على تحسين التغذية وتطبيق التكنولوجيات الموفرة للجهد في العمل وإن كان ذلك يعتمد على ما إذا كانت الزيادة في الدخل تتحول الى مستحقات غذائية أكبر للأسرة، ولا سيما بالنسبة لأفرادها الأكثر ضعفا من الناحية التغذوية، والى استثمار في رفع انتاجية العمل ولا سيما لأكثر الأفراد تعرضا للإرهاق في العمل.

باء - العلاقات بين الأسر المعيشية

٣٢ - تعتبر الأسرة المعيشية في المناطق الريفية وحدة إنتاجية بدرجة أكبر مما هو الحال في المناطق الحضرية، كما أن وظيفتها الاقتصادية الأساسية تتمثل في إدارة الاستهلاك والمرأة والرجل والأطفال في الأسرة المعيشية يتوقع منهم أن يساهموا في دخل الأسرة المعيشية من خلال العمل في أرض الأسرة المعيشية أو العمل بأجر أو بوسيلة أخرى. وفعالية الأسرة المعيشية كوحدة اقتصادية تتوقف، الى حد كبير، على العلاقات بين الرجال والنساء في إطار الأسر المعيشية. وكما لاحظ وارنغ في عام ١٩٨٨: "تؤثر موارد وقرارات الأسرة ليس فقط في معدلات الخصوبة والوفيات والهجرة، ولكن أيضا في نقل الأنشطة من قطاع الأسر المعيشية الذي لا يتقاضى أجرا والذي لا يقاس الى حد كبير الى قطاع السوق، وهو المحدد الأساسي لمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي"^(٨).

٣٣ - ومعظم الأسر المعيشية يقسم العمل على أساس الجنس. ويتراوح التقسيم الدقيق للمهام حسب البلد ونوع الثقافة، وإن كان الملمح العام هو أن المرأة تُسند إليها المسؤولية الرئيسية عن المهام المرتبطة بإعداد الطعام وتوفير الوقود والمياه وتربية الأطفال ورعاية كبار السن والمرضى. وكثيرا ما تُسند إليها المسؤولية عن الإنتاج الكفاي للغذاء بالإضافة الى بعض المهام في الإنتاج التجاري.

٣٤ - وفي حين بدأت دراسة اقتصاديات الزراعة الكفافية، فإن المعرفة عن الأبعاد الخاصة بالجنسين في مجال إنتاج الأسر المعيشية أقل، وتوجد أدلة من دراسات الاقتصاد الجزئي على أن دراسة الفوارق بين الجنسين فيما بين الأسر المعيشية في مجال إنتاج الأغذية من شأنها أن تبين أن المرأة تساهم مساهمة كبيرة في اقتصاد الأسر المعيشية، وفي الأمن الغذائي الوطني من خلال التجميع؛ بيد أنه لم يجر قياس لنطاق هذه المساهمة عموما.

٣٥ - وأوضحت مجموعة من الدراسات، من بينها التقارير الوطنية المعدة للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، المساهمة الكبيرة التي تقدمها المزارعات في إنتاج الأغذية. فعلى سبيل المثال، ذكر في جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية أنه نتيجة لقيام المرأة بزراعة الأرز، فقد تضاعف الإنتاج الوطني للأرز في الفترة

من عام ١٩٧٦ الى عام ١٩٨٥. وفي فييت نام، ساهمت المزارعات مساهمة كبيرة في تغيرات الهيكل الاقتصادي الريفي وفي زيادة معدل نمو الإنتاج. فقد ارتفع انتاج الأغذية من ١٨,٤ مليون طن في عام ١٩٨٦ الى ٢١,٥ مليون طن في الأعوام ١٩٨٩ و ١٩٩٠ و ١٩٩١ مما حول فييت نام من بلد مستورد للغذاء الى بلد مصدر له. وفي الصين تقدر قيمة الناتج الذي تساهم به المرأة بما يتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة من قيمة الناتج الزراعي الإجمالي.

٣٦ - وأدت هجرة الرجال بحثا عن عمل موسمي، ولا سيما في أمريكا اللاتينية وآسيا، وتشريد الأسر المعيشية الرعوية، ولا سيما في افريقيا، الى زيادة دور المرأة في الإنتاج الحيواني وفي زيادة عبء عملها. ولا يجد هذا الدور اعترافا على مستوى صنع السياسة أو من الناحية القانونية. ونتيجة لذلك فإن توفير الخدمات والمدخلات الخارجية، التقنية والمالية على السواء، يتجاوز المرأة في القارات الثلاث، ولا يتماشى مع دور المرأة المتزايد في الإنتاج الحيواني. فالسياسات الحكومية لا تزال تشجع الأنشطة التي تركز على الرجل، وهي: إنتاج اللحوم، ومراكز الألبان التجارية الكبيرة، والتجارة في الماشية على نطاق واسع. ومن أجل الوصول الى المرأة ينبغي التركيز على الأنشطة صغيرة الحجم وهي منتجات الألبان، والحيوانات المجترة الصغيرة، والمواشي الصغيرة الأخرى.

٣٧ - والعامل الإضافي المتعلق بنوع الجنس والمتمثل في عدم حصول المرأة على النقدية بانتظام يمكن أن يؤدي الى تحيزات في التصور بشأن من هو المنتج وماذا ينتج وماذا يكسب داخل الأسرة المعيشية^(٩). فكثيرا ما لا تستطيع المرأة ممارسة حقوقها في التملك واستخدام مواردها، بما فيها العمل، مثلما يفعل الرجل. وكثيرا ما لا يوجد اعتراف بأن لها حقوقا ككائن مستقل، وإنما تعتبر بدلا من ذلك تابعة للرجل بدرجات متفاوتة. وفي المناطق الريفية ينظر عموما الى المرأة التي تعمل في الحقل وفي الوحدات الإنتاجية للأسرة المعيشية، وفي نظام عمل بأجر حسب الوظيفة أو الانتاج، على أنها تساعد زوجها.

٣٨ - والعدد المتزايد للأسر المعيشية التي ترأسها الإناث في البلدان النامية يمثل تحديا لتحسين الأمن الغذائي للأسر المعيشية. وعادة ما تكون الأسر المعيشية التي ترأسها إناث فقيرة وتملك مساحة أقل من الأرض، وكثيرا ما لا تتوافر لها فرص الحصول على الائتمان أو التكنولوجيا. إلا أنه وفقا لدراسات جرت في كينيا وملاوي فإن الأمن الغذائي للأسر المعيشية وحالة التغذية لأفرادها يمكن أن يكونا أفضل بدرجة كبيرة في الأسر المعيشية التي ترأسها إناث. حيث أن المرأة تميل الى إنفاق الجزء الأكبر من دخلها على الغذاء. وكان أحد استنتاجات الدراسة هو أنه بالرغم من وجود حجة قوية على أن الدخل هو سبب رئيسي في تحقيق الأمن الغذائي للأسر المعيشية، فإنه من الصحيح أيضا أن لمستوى الدخل الذي تسيطر عليه المرأة أثرا إيجابيا على استهلاك الأسر المعيشية من السعرات الحرارية وهو أثر يفوق أثر الدخل ويأتي قبله. وتوحي هذه النتيجة بأن نوع الجنس يمكن أن يؤثر في تكوين الغذاء داخل الأسرة المعيشية كما تبين في حالة ملاوي من توجيه الأسر المعيشية التي يرأسها ذكور الجزء الأكبر من ميزانية الغذاء الى المشروبات الكحولية وتوجيه الجزء الأكبر من السعرات الحرارية الى صغار الأطفال في الأسر المعيشية الأفقر التي

ترأسها أناث بحكم الواقع. وبعبارة أخرى يعوض الجنس الأنثوي في رئاسة الأسرة المعيشية عن الفرق في الدخل عند مستويات الدخل الأدنى، ومن الواضح أن رئاسة الأنثى في حد ذاتها لا تؤدي إلى هذا النوع من السلوك، وإنما يؤدي إليه التفاعل بين الدخل وجنس رب الأسرة^(١٠).

٣٩ - وخلص الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في دراسته عن حالة الفقر الريفي في العالم إلى أنه ما دام الأمن الغذائي للأسر المعيشية يعتمد على دخل المرأة عموماً، فإن الوظائف منخفضة الأجر وعدم توافر العمالة المنتظمة للمرأة كثيراً ما يؤديان إلى عدم كفاية الأمن الغذائي وضآلة تغذية الأسر. لذلك ينبغي أن يركز الدعم المقدم للمرأة الريفية على توليد فرص العمالة المنتظمة في المزارع وخارجها وعلى تحسين الدخل من الأجور. كما يساعد تحسين القدرات التقنية للمرأة من خلال التعليم والتدريب في فرص حصولها على وظائف أفضل^(١١).

٤٠ - وعندما تكون العلاقات داخل الأسرة المعيشية غير متساوية من حيث القدرة على المساهمة في النشاط الاقتصادي أو الاستفادة منه، قد لا تتمكن الأسرة المعيشية من إدارة مواردها بكفاءة، لا سيما عندما لا تستخدم مهارات المرأة بشكل فعال. وكثيراً ما يعزى ذلك إلى العوامل الثقافية التي يمكن، على سبيل المثال، أن تحرم المرأة من اتخاذ القرارات بشأن استخدام الأرض ومن ممارسة الأنشطة التسويقية.

٤١ - وتعتبر العلاقات داخل الأسرة المعيشية حيوية لوضع السياسات وتنفيذها وسيكون من الضروري إجراء المزيد من الدراسة لهذا العامل ولا سيما فيما يتعلق بدور المرأة بوصفها المنتجة الرئيسية للغذاء.

جيم - توزيع الأرض والدخل

٤٢ - من جملة العناصر التي تحكم إنتاج الغذاء يحظى العنصر المتصل بإمكانية حيازة الأرض بأشد الأهمية. وتعتبر ضآلة فرصة حيازة المرأة للأرض قاسماً مشتركاً في معظم المجتمعات، وهي لا تزال تشكل العقبة الرئيسية التي تعترض مشاركتها الكاملة في التنمية الريفية. وتميل الممارسات الراهنة بما فيها الممارسات المتعلقة بالميراث، إلى ترجيح امتلاك الرجل للأرض، وحتى في البلدان التي يحق فيها للمرأة قانوناً تملك الأرض، يكون إعمال هذا الحق في الواقع نادر الحدوث لذلك، فإن مسألة حيازة الأرض مدعاة لقلق كبير فعلاً، انعكست آثاره في إعلان منهاج عمل بيجين.

٤٣ - ومن الأمور الفارقة الأهمية لنساء الريف وضع تدابير قانونية ونظم إدارية لتحسين حيازتهن الآمنة للأرض. ويمكن أن ينطوي ذلك على جعلهن مالكات لقطع من الأراضي في ظل الإصلاح الزراعي، إما بصفتهن الفردية أو بصفة مشتركة، وإعطائهن حقوق حيازة منفصلة في الخطط المتعلقة بإقامة مستوطنات، وتحسين حقوقهن في المطالبة بنصيب عادل من موارد الأسرة عند طلاقهن أو هجرهن أو ترحيلهن، وما إلى ذلك. وثمة مجال آخر للاهتمام يتمثل في مراجعة القوانين المدنية التي تعامل النساء

كقاصرات من الناحية القانونية وتشترط، على سبيل المثال توقيع أزواجهن للسماح لهن بفتح حسابات مصرفية أو الحصول على قروض. وتكتسب تشريعات العمل الجديدة نفس القدر من الأهمية بالنسبة لنساء الريف وبخاصة في آسيا وأمريكا اللاتينية، حيث أنها تعزز إمكانية وصولهن بشكل منصف الى أسواق العمل في الريف وتمنحهن أجرا مساويا للرجل عن أداء نفس العمل، وتحسن ظروف عملهن، في الوقت ذاته الذي تكفل فيه تطبيق المعايير القانونية. وتمثل الأولوية الرابعة في تحسين فرص وصول المرأة الريفية الى أسواق القطاع غير الرسمي بالقضاء على التمييز عند منح التراخيص وبتأخذ تدابير لمراقبة الأسعار.

٤٤ - وعندما يعتبر الرجال تلقائيا أرباب أسرهم، يكون في مقدورهم التحكم في معظم الموارد الاقتصادية للأسرة. ويصبحون عادة المتلقين المباشرين للموارد المشاركة الموجهة الى أسرهم. وهذه المبادئ تسري حتى في الأحوال التي لا يكون فيها الرجال المصدر الأساسي لدخل الأسرة، أو حتى في الأحوال التي تدير فيها المرأة موارد مهمة للأسرة وتعمل مستقلة بذاتها نسبيا في مشاريع أسرية مختلفة. ولا يزال معظم المجتمعات يألف تحكم الرجل في الأرض وفي موارد رئيسية من الثروة الحيوانية وفي حصة كبيرة من الناتج الكفافي، وفي الجزء الأعظم من دخل الأسرة. أما المرأة فتعتمد على الرجل عموما في قرارها الأخير بالنسبة لكل شيء تقريبا يمس حياتها، ومن ثم فإنها أكثر عرضة لمعاناة الفقر.

٤٥ - كما أن الحقوق العرفية للمرأة الريفية في حيازة الأرض معرضة أيضا للتهديد من جراء برامج الإصلاح الزراعي التي تميل الى إعادة توزيع ملكية الأرض بإعطائها للرجال أساسا. ورغم أن جميع تشريعات إصلاح الأراضي في آسيا تمنح الأرض "للأسرة المعيشية" أو "العائلة" المنتفعة، فإنها تسمح بإخضاع تخصيص الأرض داخل الأسرة للأعراف أو القوانين السائدة التي تُنصّب الرجل "ربا للأسرة". فالأرض تخصص "للمستأجر" أو "للمزارع" الذي يفترض عادة أنه رجل. من هنا، فإن تشريعات الإصلاح الزراعي الصادرة في أثناء الفترة ١٩٤٥-١٩٨٥، ولئن خلت من أي تمييز محدد أو صريح ضد المرأة فإن تطبيق القانون في ظل الأعراف السائدة وقوانين الوراثة المعمول بها كثيرا ما ينجم عنه ضياع حقوق المرأة فيما يتعلق بالأرض.

٤٦ - ويتبين من أي استعراض لقوانين الإصلاح الزراعي في أمريكا اللاتينية أن جميع البلدان، باستثناء كوبا ونيكاراغوا، تتجه الى تحديد شخص واحد فقط في الأسرة باعتباره رسميا المنتفع. صحيح أنه بمقدور النساء من أرباب الأسر أن يتقدمن، من حيث المبدأ، بطلبات للحصول على الأرض إلا أن الممارسات الإدارية والمعايير الأخرى المتصلة بتعريف المنتفعين المحتملين تستبعدهن حتما وفي الأونة الأخيرة أعطي استعراض لـ ١٦٥ تقريرا وطنيا، قدمت في عام ١٩٩٤ الى الأمانة العامة للأمم المتحدة وقت الإعداد للمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة صورة واضحة عن الحالة في هذا المجال. وقد ثبت أن الوضع الحالي الذي يميل الى تفضيل الرجل في ملكية الأرض قائم في جميع مناطق العالم.

٤٧ - وكثيرا ما ينتفي وجود أحكام قانونية تتيح للمرأة الاحتفاظ بالأرض عند وفاة الزوج أو عند انفصالها عنه أو طلاقها منه. وتشدد حدة ما تواجهه نساء الريف من مصاعب في الوصول الى تملك الأرض عندما يكن ربات لأسرهن، وهي طائفة من النساء يأخذ عددها الآن في التزايد. وعندما لا تملك المرأة الأرض تكون عادة غير مؤهلة للحصول على الخدمات الزراعية وبوجه خاص الائتمان وخدمات الإرشاد التي يشترط للحصول عليها ملكية الأرض.

٤٨ - ومن الممكن أن تطبق حوافز السوق في البلدان النامية لكن يشترط لذلك إعطاء الاعتبار الواجب للإطار الاجتماعي والقانوني. فحيثما ينحرف توزيع ملكية الأرض والفرص المرتبطة به نحو الرجل بشدة، تتجه آليات السوق الى تحقيق أكبر النفع له على الأقل في الأجل القصير.

دال - حماية قاعدة الموارد وتجديدها

٤٩ - ثمة صلة بينة وواضحة بين الأمن الغذائي والتردي البيئي. فالسعي نحو تحقيق الأمن الغذائي تكون ضريبته على البيئة باهظة أحيانا، بينما كثيرا ما يتسبب تردي البيئة في الحد من طاقة إنتاج القدر الكافي من الغذاء. ويتضح من دراسات شتى الانخفاض المتزايد في الأراضي الصالحة للزراعة الناجم عن تدهور التربة وتآكلها واقتلاع الغابات والتصحر. وما لم يكبح هذا العامل، فسوف يؤثر في القدرة مستقبلا على كفاءة الأمن الغذائي.

٥٠ - وإحدى الروابط المهمة بين المرأة والبيئة تندرج تحت هذا العنصر. ففي معظم البلدان النامية، يقوم إنتاج الغذاء على أكتاف النساء بالدرجة الأولى، ومن ثم، تدخل في صميم حياتهن المواضيع المتعلقة بالأمن الغذائي وحقوق تملك الأرض وممارسات استخدام الأرض المستدامة بيئيا. ويؤدي الخلل القائم بين الجنسين فيما يتصل بإمكانيات الحصول على الموارد الى التأثير سلبا على قدرتهما على القيام بدور القيمّ النشط في مجال الممارسات البيئية المستدامة. وهناك بعض الدلائل على أن العمليات الكثيفة العمل لإنتاج الغذاء التي تضطلع بها المرأة يمكن أن تكون سليمة بيئيا، ويمكن أيضا أن استخدمت بقدر أكبر من التوسع أن تؤدي الى زيادة إنتاج الغذاء، من ناحية، وحماية قاعدة الموارد، من ناحية أخرى. كذلك يبدو من المحتمل أن تكون النساء أكثر استجابة للتكنولوجيات والأساليب الجديدة التي تفيد في الحفاظ على جودة الأرض.

٥١ - ويمكن رؤية علاقة الارتباط بين المرأة الريفية وحماية البيئة من حيث الحراجة. فاستنزاف الموارد الغابية، بصورة خاصة، كان له أثر سلبي واضح على المرأة. ذلك لأن الأشجار فضلا عن قيمتها كمورد إنتاجي تحمي نوعية التربة والماء، كما أن غالبية النظم الزراعية المدارية لا تتوفر لها مقومات الاستدامة ما لم تكن الأشجار جزءا منها. والغابات توفر الغذاء والعلف والمنتجات الليلية التي تندرج ضمن مسؤوليات المرأة. كما أن المشاريع الصغيرة التي تعتمد على منتجات الغابات هي المستخدم الرئيسي للمرأة الريفية، لا سيما المرأة غير المالكة للأرض وقليلة الموارد.

٥٢ - ولم تحظ أنشطة تكوين الأصول التي تمارسها المرأة مثل أنشطة المتاجرة في الموارد الطبيعية ومنتجاتها إلا بقليل الاهتمام. ولم يعط إلا اهتمام قليل للطرق التي يؤدي بها استخدام النساء لهذه الموارد الى جعلهن يقمن بدور في الإطار الاجتماعي والسياسي الأعم لأسرهن أو لمجتمعاتهن.

٥٣ - ومثال على ذلك، ما أشار اليه أحد التحليلات من أن المشاريع الحراجية المجتمعية كثيرا ما تفترض أن المرأة تهتم بأنواع الأشجار التي يمكن استخدامها كحطب، على عكس الرجل الذي يهتم مثلا بالأشجار التي يمكن استخدامها في إنتاج مواد البناء لبيعها لقاء مبالغ نقدية. ومع أن المرأة كثيرا ما تشعر باحتياج ملّح للوقود، فإن استجابتها للمشاريع الضيقة النطاق المتعلقة بخشب الوقود كشفت أيضا في أحوال كثيرة عن المساحة المعرض لاهتماماتها واحتياجاتها. والسياسات التي توضع انطلاقا من منظور ضيق لأدوار المرأة "تغامر ليس فقط بإغفال جوانب كبيرة من نطاق مصالحها وأنشطتها الواسع، بل أيضا بحصرها في أدوار منزلية ضيقة، فتعزز بذلك عدم المساواة بين الجنسين بدلا من أن تصححها"^(١٢).

٥٤ - كذلك، تتضمن الصلة بين المرأة والبيئة قضايا أخرى من نوع حق المرأة في الوصول الى صنع القرارات المتعلقة بالموارد الطبيعية ومراقبة هذه القرارات والمشاركة فيها. وقد يسفر عدم وجود حقوق للمرأة في هذا المجال عن تثبيط عزمها عن المشاركة في عمليات الادارة البيئية القويمة، ويتسبب من ثم في تدهور قاعدة الموارد الطبيعية.

رابعا - أثر الهجرة من الريف إلى الحضر على المرأة الريفية

٥٥ - لم تدرس على نحو واف الفروق القائمة بين الجنسين فيما يتصل بالهجرة من الريف إلى الحضر. ومرجع ذلك جزئيا هو إهمال موضوع هجرة الإناث كجزء من الإهمال العام الذي تلقاه المرأة في بحوث العلوم الاجتماعية. وهو أيضا تعبير عن أوجه القصور في البيانات الحالية المتعلقة بالمرأة المهاجرة وبدورها ومركزها الاجتماعي والاقتصادي عموما^(١٣).

٥٦ - والافتقار إلى الفرص الاقتصادية في المناطق الريفية، سواء كان ناجما عن الضغوط السكانية على الموارد المتناهية من الأرض أو عن انعدام التنمية غير الزراعية كثيرا ما لا يتيح للشباب بديلا آخر عن الهجرة سعيا وراء فرصة عمل. وقد لاحظت دراسة أجراها المعهد الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة وجود عدة دراسات تشير إلى الزيادة الحاصلة في جميع أنحاء العالم في أعداد الريفيات المهاجرات. ورغم أن كثرة من النساء يهاجرن لأسباب عائلية، مثل مرافقة أفراد العائلة الآخرين أو لأغراض الزواج أو للحاق بأزواجهن، أكثر مما يهاجرن لأسباب اقتصادية، فإن نسبة كبيرة منهن يهاجرن لأسباب اقتصادية، بما في ذلك الهجرة لأغراض التعليم يقصد بها عادة تحسين فرص حصولهن على عمل أفضل في المستقبل^(١٤).

٥٧ - ففي آسيا على سبيل المثال، نجد في الهند وبنغلاديش وتايلند أن معظم الرجال يهاجرون في موسم الغمر وذلك بسبب العمالة الناقصة أو فقدان العمل نتيجة لميكنة الزراعة أو سعيًا إلى التعليم أو لأسباب نفسية اجتماعية كالسعي إلى اكتساب النضو. أما في موسم الجفاف فإن فرص العمل غير الزراعي المتاحة تكون في قطاع البنية التحتية أساسًا، كأعمال البناء والصيانة، التي تكون أيضًا من نصيب الرجال.

٥٨ - وثمة أدلة متزايدة على أن المرأة تهجر أيضًا لأسباب اقتصادية لا لمجرد اللحاق بالزوج. وفي أفريقيا ترتبط عوامل معينة مثل مستوى التعليم والسن والحالة الزوجية والأصل العرقي بالهجرة إلى المدن. فوفقًا لدراسات أجريت في ثمانية بلدان - هي بروندي وغانا وكينيا ومالي ونيجيريا والسنغال وتوغو وأوغندا، تبين أن النساء، متزوجات وغير متزوجات، لديهن حافز قوي للهجرة. وفي جميع هذه البلدان، باستثناء مالي، اتضح أن أسباب الهجرة غير المتصلة بمسألة الزواج هي الأكثر شيوعًا بالنسبة للهجرة من الريف إلى الحضر. وفي كينيا تبين أيضًا أن امتلاك حيازات صغيرة من الأراضي في مناطق كثيفة السكان لم يكن كافيًا لإبقاء النساء في مزارعهن في المناطق الريفية. ومنذ عام ١٩٦٩ حدث تحول متزايد في عملية الهجرة من الريف إلى الحضر، بحيث أصبحت عملية أحد مكوناتها المهمة هجرة النساء غير المتزوجات والمتزوجات، وكذلك الأطفال، بعد أن كانت عملية يغلب عليها هجرة الذكور غير المتزوجين.

٥٩ - وفي آسيا تندرج النساء عموماً ضمن طائفتين: طائفة أخرجت من مجال الإنتاج الريفي المستقل الموجه إلى السوق إلى مجال العمالة العرضية، وطائفة أخرى، معظمها من صغيرات السن، لم يعد بمقدورها تقديم إسهام كاف في اقتصادات الأسر المعيشية الريفية. ففي الفلبين، على سبيل المثال، من بين كل ١٠ ملتحقات بقطاع الخدمات في المناطق الحضرية توجد ٧ مهاجرات، أكثر من نصفهن صغيرات وغير متزوجات^(٥). ويعتبر التوسع في قطاع الخدمات الحاصل أساسًا في المناطق الحضرية من تايلند العامل الرئيسي الذي يدفع المهاجرات إلى ترك مناطقهن الريفية. وهذه الطائفة من المهاجرات اللاتي ظن حظًا قليلًا من التعليم يهاجرن إلى بانكوك لفترة قصيرة من أجل اكتساب دخل تكميلي. أما المهاجرات اللاتي ظن درجة أعلى من التعليم فقد أظهرن قدرًا أكبر من الاستقلالية وكان تحركهن لأسباب اقتصادية. وفي جمهورية كوريا، تخطت معدلات هجرة الإناث في العقود القليلة الماضية معدلات هجرة الذكور بشكل طفيف، مع وجود أكبر الفوارق في الفئة العمرية من ١٥ سنة إلى ٢٩ سنة. وترتبط معدلات الهجرة إيجابًا بمستوى التحصيل العلمي، كما أن خيار الهجرة لأسباب تعليمية أقوى عند الإناث منه عند الذكور^(٦).

٦٠ - أما الأسباب الرئيسية لهجرة النساء من الريف في أمريكا اللاتينية فتعزى إلى قلة سبل حيازتهن للأرض وميكنة الانتاج الزراعي، بينما تسنح لهن في الوقت ذاته فرص عمل وافرة في المدن لا سيما في قطاع النسيج وتجهيز الأغذية وغيرها من الصناعات كثيفة العمالة، وفي القطاع غير الرسمي للاقتصاد كقطاع الخدمة المنزلية أو البيع الجائل^(٧).

٦١ - وعندما يهاجر الذكور إلى المناطق الحضرية يميلون إلى المحافظة على صلات القربى التقليدية والقيم الأبوية واحتلال المنزل العليا في الأسرة، فيتعزز، من ثم، عدم الاتساق بين الجنسين فيما يتعلق بتوزيع الموارد الانتاجية وإدارتها داخل الأسرة المعيشية. وعلى وجه العموم، لم يوجد فرق كبير في عدد الأبناء بالنسبة للزوجين اللذين يعيشان تحت سقف واحد، والزوجين اللذين يكون الرجل منهما مهاجرا مؤقتا. وقد تُحدث مواعيد رحيل الزوج وعودته، إن كان مهاجرا موسميا، تغييرا في مواعيد إنجاب الأطفال ومع ذلك فإن هذا العامل لا يبدو أنه يؤدي إلى زيادة أو إلى نقص في الإنجاب. وربما تساعد الهجرة على تغيير المعارف والاتجاهات والممارسات المتعلقة بوسائل منع الحمل، لكنها قد تساعد أيضا في زيادة معدل الخصوبة سعيا إلى تعويض فترة غياب الزوج. وتعتبر الهجرة أيضا أحد أسباب انتشار متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) والأمراض التناسلية.

٦٢ - وفي حين قد لا تؤدي هجرة الذكور إلى تغيير الأدوار التقليدية في المجتمع الريفي، فإن هجرة الإناث ربما تترك أثرا أطول أجلا، ليس فقط بالنسبة للمهاجرات أنفسهن بل أيضا بالنسبة للنساء اللاتي يبقين في المناطق الريفية. فالاستقلال الاقتصادي النسبي الذي يقترن بالهجرة يوفر نموذجا بديلا عن النموذج الذي تنتسب إليه المرأة الريفية تقليديا.

٦٣ - وربما تؤدي هجرة المرأة إلى المناطق الحضرية إلى تحريرها من السيطرة الأبوية على الأسرة خاصة في الحالات التي تتمكن فيها من العثور على عمل وتصبح مستقلة اقتصاديا نسبيا. ومع ذلك، تتوافر أيضا دلائل على ميل النساء إلى إرسال دخلهن إلى أسرهن، فيبقين بذلك تابعات ماليا وخاضعات لسيطرة أسرهن. وفي المدى القصير الأجل يمكن أن يوفر ذلك مصدرا رأسماليا للتنمية الريفية، وإن كان يبدو أيضا أن الهجرة من الريف إلى الحضر هي عادة طريق في اتجاه واحد.

٦٤ - والتعليم ووسائل الإعلام الجماهيرية يضاعفان عملية التحضر من زاوية التحديث الثقافي، الذي يؤدي إلى تقويض الالتزامات التقليدية قِبَل ذوي القربى. فانتقال النشاط الاقتصادي من الأسرة إلى السوق، وزيادة معدلات التنقل والهجرة، يؤديان إلى تقليل السيطرة الأبوية، وزعزعة التقسيم التقليدي للعمل إلى حد ما.

٦٥ - وعلاقات الارتباط بين الهجرة من الريف إلى الحضر، منظورا إليها من زاوية الجنسين، وكذلك الاقتصاد الريفي والمجتمع الريفي تستحق مزيدا من الدراسة. وكون هذه التدفقات البشرية تنحو إلى طمس التمييز القائم بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية يمكن أيضا أن يكون عاملا مهما في تصميم السياسات الإنمائية الحضرية والريفية على حد سواء.

خامسا - الاستنتاجات

٦٦ - إن الأهمية الواضحة التي تمثلها المرأة بوصفها منتجة للغذاء في عالم آخذ في التحضر بخطوات سريعة، تشير إلى وجوب إعطاء أولوية كبيرة لتنفيذ الإجراءات الواردة في إعلان ومنهاج عمل بيجين، التي وضعت من أجل إتاحة فرصة كافية لوصول المرأة الريفية إلى الموارد الانتاجية. فالفقرة ٥٨ (ن) مثلا من المنهاج تدعو إلى اتخاذ التدابير التالية:

"صياغة وتنفيذ سياسات وبرامج تؤدي إلى تعزيز إمكانيات حصول النساء العاملات في مجالي الانتاج الزراعي وصيد الأسماك (ومن بينهما المزارعات والمنتجات لأغراض الاستهلاك الذاتي، لا سيما في المناطق الريفية) على الخدمات المالية والتقنية وخدمات الإرشاد والتسويق؛ وإتاحة إمكانية الحصول على الأرض والتحكم فيها وعلى الهياكل الأساسية والتكنولوجيا الملائمة بغية زيادة دخل المرأة وتعزيز الأمن الغذائي للأسر المعيشية، لا سيما في المناطق الريفية. والقيام حيثما يقتضي الأمر بالتشجيع على إقامة التعاونيات المملوكة للمنتجين والقائمة على السوق"^(١٨).

٦٧ - والروابط القائمة بين التحضر/التصنيع والتنمية الزراعية/الريفية تنعكس بطرق شتى في مركز المرأة الريفية المتغير وأدوارها المتغيرة. فالمرأة الريفية تشكل حلقة وصل مهمة بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية: لأنها تكفل الأمن الغذائي والرفاه العام لأسرتها المعيشية. ولا بد أن تتصدى السياسات والخطط والبرامج والمشاريع الإنمائية الإقليمية لوضع نهج للقضايا الاجتماعية - الاقتصادية يأخذ بعين الاعتبار موضوع الجنسين وأن تدرجه في سياقاتها. كما أن الاستثمار في المرأة الريفية يمكن أن يجعل البرامج الإنمائية أكثر انتاجية. وحيث أن المرأة تنتج نسبة كبيرة من الأغذية يصبح منطقيا تحسين مركزها وسبل وصولها إلى الموارد الانتاجية ورأس المال والأسواق والمعلومات. ولا بد من بذل جهود على جميع الصعد من أجل تعزيز التنمية الريفية والحضرية. وفي ضوء الاستعدادات الجارية لمؤتمر القمة العالمي للأغذية المقبل، المقرر عقده في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٦، لا بد أن يجري إبراز دور المرأة في انتاج الأغذية وكفالة الأمن الغذائي وذلك في سياق وضع الوثائق لهذا الاجتماع.

٦٨ - إن الأهمية الواضحة للقضايا المتعلقة بنوع الجنس فيما يتعلق بالهجرة من الريف إلى الحضر والصلات الوثيقة بين مركز المرأة في المناطق الحضرية ومركزها في المناطق الريفية يوحيان بأن الجوانب المتصلة بنوع الجنس في مسلسل الريف - الحضر لا بد وأن تشكل عاملا مهما يتعين دراسته في سياق الأعمال التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني).

٦٩ - ويشير الكم المحدود من المعلومات المتاحة عن المساهمة الاقتصادية للمرأة الريفية داخل الأسرة المعيشية، بما في ذلك مساهمتها في الزراعة الكفافية، إلى ضرورة بذل قدر أكبر من الجهد من أجل توثيق

هذه الظاهرة. بما في ذلك تنفيذ الإجراء الذي يدعو إليه الجزء حاء من الفصل الرابع في منهاج العمل، وهو ما يلي:

"تحسين جمع المعلومات عن العمل بدون أجر المدرج بالفعل في نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، كالعمل في الزراعة، لا سيما الزراعة الكفافية، والأنواع الأخرى من الأنشطة غير الموجهة إلى السوق"^(١٩).

الحواشي

(١) انظر: تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20)، الفصل الأول.

(٢) المرأة في اقتصاد عالمي متغير: الدراسة الاستقصائية لعام ١٩٩٤ بشأن دور المرأة في التنمية (منشور من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.95.IV.1).

(٣) المؤشرات العالمية للهجرة من الريف إلى الحضر قليلة. ومع ذلك، يمكن التوصل إلى تقدير لهيكل الهجرة، من حيث نسبة الجنسين فيها، بمقارنة نسبة النساء إلى الرجال بين سكان الحضر والريف بالمتوسط الوطني. فإن زاد عدد الرجال عن المعدل الوطني في المناطق الحضرية، تكون الهجرة بالدرجة الأولى هجرة ذكور. وإن زاد عدد النساء عن المتوسط الوطني في المناطق الحضرية، تكون الهجرة بالدرجة الأولى هجرة إناث.

(٤) لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة، الدورة العشرون، روما، ٢٥ - ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٩٥ (لجنة الأمن الغذائي العالمي: ٤/٩٥).

(٥) الزراعة: نحو سنة ٢٠١٠ (روما، منظمة الأغذية والزراعة، ١٩٩٣).

(٦) المرأة في اقتصاد عالمي متغير ... ص ٣٥.

(٧) Jodi L. Jacobson, Gender Bias: Roadblock to Sustainable Development, World Watch Paper (No. 110 (September 1992).

(٨) Marilyn Waring, If Women Counted. A New Feminist Economics (New York, Harper and Row, 1988).

الحواشي (تابع)

- (٩) A. K. Sen, "Gender and cooperative conflicts" in I. Tinker, ed. Persistent Inequalities: Women and World in Development (New York, Oxford University Press, 1992) pp 123-149
- (١٠) E. Kennedy and P. Peters, "Household Food Security and Child Nutrition: The interaction of income and gender of household head", World Development, vol. 20, No. 8, p. 1084
- (١١) The State of World Rural Poverty (Rome, IFAD, 1992) p. 293
- (١٢) Melissa Leach, "Gender and the environment: traps and opportunities", Development in Practice, vol. 2, No.1 (February 1992), p. 15
- (١٣) انظر Internal Migration of Women in Developing Countries (منشور من منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.XIII.3).
- (١٤) The Migration of Women: Methodological Issues in the Measurement and Analysis of Internal and International Migration. (Santo Domingo, INSTRAW, 1994), p. 48
- (١٥) "Special problems of female heads of households in agriculture and rural development in Asia and the Pacific". (Bangkok, Economic and Social Commission for Asia and the Pacific), 1985, (E/ESCAP/AD.6/8).
- (١٦) Migration and Urbanization: Interrelationship with Socio-economic Development and Evolving Policy Issues, Populatin Studies Series, No. 114 (1992) (ST/ESCAP/1133)
- (١٧) M.D.L.A. Crummett, "The women's movement", Ceres-The FAO Review, No. 137 (1992)
- (١٨) انظر: تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤ - ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (A/CONF.177/20)، الفصل الأول.
- (١٩) المرجع نفسه.

— — — — —